مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسة

وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2021

وزارة الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلية

26 تشرين أول 2021

وزارة الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلية

המשרד לנושאים אסטרטגיים

تاريخ التأسيس:

وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية هي إحدى وزارات الحكومة الإسرائيلية. تأسست في 2006 وكان أفيغدور ليبرمان أول رئيس لها. حلت الوزارة بعد سنتين ثم أقيمت مرة أخرى في 2009.

تم إنشاء الوزارة في عام 2006 لصالح أفيغدور ليبرمان، الذي انضم حزبه "إسرائيل بيتنا" إلى الائتلاف الحاكم. ليبرمان كان قد طالب بمنصب وزير الأمن الداخلي، ولكن بما أنه كان قيد التحقيق من قبل الشرطة، وشغل المنصب بالفعل من قبل آفي ديختر، تم إنشاء وزارة جديدة له، مع دور تنسيق المبادرات الأمنية والاستخباراتية والدبلوماسية فيما يتعلق بإيران وغيرها من التهديدات الاستراتيجية.

ترك ليبرمان الحكومة في 18 يناير 2008، وقد حُلّت الوزارة حينها، ثم أقيمت مرة أخرى في 2009

وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية، هذا هو اسمها الآن، تشكلت وهي تسير بأشكال مختلفة على مدى السنين.

أقيمت الوزارة للمرة الاولى في العام 2006 كملف وضع ليناسب افيغدور ليبرمان، وتم حلها بعد سنتين، وأقيمت من جديد في العام 2009. ومنذ ذلك الحين أصبح لها محتوى ومعنى جديدان. وأثناء ولاية ليبرمان قيل إن صلاحيته هي "افشال مخطط مشروع إيران النووي"، والتحريض الفلسطيني. واثناء ولاية يوفال شتاينيتس تم دمج الوزارة مع وزارة الشؤون الاستخبارية. وفي العام 2015 تقرر فصلها من جديد، وأصبح الملف الاستراتيجي، الذي تم دمجه في وزارة "الشؤون الاستراتيجية والدعاية"، خاضعاً للوزير أردان.

في تشرين الاول من ذلك العام قرر "الكابينت" السياسي والأمني زيادة الاهداف الدعائية للوزارة، واعتبارها "مسؤولة عن تنسيق اعمال كل الوزارات الحكومية وجهات مدنية في البلاد والخارج في موضوع محاربة محاولة سلب الشرعية عن إسرائيل".

هذه التغييرات، التي اعتبرها جزء كبير من الجمهور شكلية، بدت مختلفة في الدعاية. وفي العام 2016 وجهت انتقادات شديدة لها من مراقب الدولة. وفي التقرير الذي قام بنشره القاضي المتقاعد، يوسف شبيرا، عن نقل صلاحية الصراع ضد "بي.دي.اس" جاء أن نقل صلاحية علاج "بي.دي.اس" من وزارة الخارجية الى وزارة الشؤون الاستراتيجية يضر بصلاحية وزارة الخارجية، وأنشأ ازدواجية شلت عمل الحكومة في هذا المجال. وهناك من يزعم أن الهدف من ذلك هو الميل السياسي الليبرالي الزائد، حسب رأي الحكومة، في أروقة وزارة الخارجية. وهذا التغيير أدى الى التوتر بين الوزارة والدعائيين الجدد. ولم يؤثر تغيير الاستراتيجية في حركة "بي.دي.اس"، التي حسب تقرير المراقب "تركز على توسيع النقاش مع الاشخاص والمنظمات والاتحادات والمؤسسات في الخارج"، أي أن الحديث يدور عن نقاش وليس عن مطاردة للنشاط والاشخاص.

يمكن إيجاد مثال على التغيير في طبيعة العمل في التعريف القتالي لمنصب نائب المدير العام في الوزارة، تساحي غبرئيلي، "مدير المعركة ضد سلب الشرعية". غبرئيلي (43 سنة) هو محامٍ، وكان مستشاراً لرئيس الحكومة نتنياهو، وقبل ذلك عمل في مكاتب رؤساء الحكومات ايهود اولمرت وارئيل شارون. وكانت له علاقة في اقامة هيئة الدعاية القومية، وقبل الانتخابات ترك مكتب نتنياهو وعمل مع موشيه كحلون من اجل تحضير برنامج حزب "كلنا" الانتخابي. وتولى منصبه في وزارة الشؤون الاستراتيجية في منتصف العام الماضي. وفي نقاش جرى في الكنيست قال غبرئيلي عدة مرات إنه من الافضل أن يتم النقاش بصورة أقل علنية. دور الوزارة، مثلما قال غبرئيلي، هو "التوضيح والاهتمام بأن تكون رواية اسرائيل كبيتٍ قومي للشعب اليهودي، أمرًا واضحًا بدون تشكيك، سواء على مستوى الدول أو الجاليات أو الجامعات أو من يتخذون القرارات الاقتصادية أو القضاة في ارجاء العالم أو الاتحادات المهنية والكنائس". ولكن بنك الأهداف لا يقتصر على هذا، حيث اضاف: "يجب كبح ظاهرة نزع الشرعية عن اسرائيل. ومن هنا توجد صعوبة في التحدث بشكل علني ومفتوح".

وعندما سئل عن تعريف الوزارة لـ "نزع الشرعية" قال إن الحديث يدور عن "اجتماع منظمات وافكار بخصوص مسألة قائمة وهي رفض فكرة دولة اسرائيل كبيتٍ قومي للشعب اليهودي". وقد أخذت فاكنين اقواله خطوة اخرى الى الامام وتحدثت عن مثال معين. "نعتبر أن قصة وسم المنتوجات هي خطوة اولى في الطريق إلى شيء أوسع. لذلك فإن وسم المنتوجات في نظرنا هو من أعراض نزع الشرعية". وهنا تجدر الإشارة إلى أن حركة وسم منتوجات المستوطنات ليست جزءاً من حركة المقاطعة الدولية، وهي تريد فقط وسم المنتوجات من "المناطق" المحتلة.

زيادة الميزانية

حسب تقرير المراقب، الذي نشر في السنة الماضية، فان نقل الصلاحية في مجال الصراع ضد "بي.دي.اس" الى وزارة الشؤون الاستراتيجية اقترن بكثير من الميزانيات. فقد بلغت ميزانية الوزارة 8.8 مليون شيكل في العام 2015، وزادت في العام 2016 الى 26.9 مليون وتضاعف هذا المبلغ في هذه السنة. ولكنّ هناك غموضاً حول الأموال التي تصل الى الوزارة ونشاطاتها. فحسب فاكنين، الميزانية الشاملة للعام الماضي بلغت 44 مليون شيكل. وميزانية نشاط مكافحة "نزع الشرعية" بلغت 128 مليون شيكل. من الواضح أن هناك زيادة في الميزانية. ورغم أنه عند النقاش في الكنيست، قبل نصف سنة، عمل في الوزارة 16 شخصاً، فقد أعلنوا النية لرفع العدد الى 20 شخصاً.

لن يعمل هؤلاء الموظفون لمعرفة المتعاونين مع حركة المقاطعة فقط، بل أيضا على "بلورة استراتيجية الوعي والإعلام لخلق تغيير حقيقي في صورة دولة اسرائيل فيما يتعلق بالمعركة على نزع شرعية إسرائيل". والقيام ايضا بنشاطات ميدانية ومشاريع مختلفة لتطبيق هذه الاستراتيجية. مثلا في حزيران من العام الماضي حصلت الوزارة على اعفاء من عطاء الاتصالات بكلفة 1.6 مليون شيكل لإعداد الشباب للعمل في الشبكات الاجتماعية واللقاءات. وقد خرجت الوفود الى المناطق التي حددتها الوزارة، وسيتم اختيار مجموعة من الشباب لتمثيل الوجه الحقيقي المتعدد لإسرائيل من اجل احباط نزع الشرعية. في النقاش حول الخطة قالت فاكنين إن "الوزارة

ستحدد ايضا المدارس في الخارج، التي سيتم التوجه إليها. لأن هذه المدارس هي التي ستغذي الجامعات مستقبلاً، حيث تدور المعركة الحقيقي".

في أيلول الماضي قالت الوزارة أيضا إنها تنوي التعاون مع "الهستدروت[1]" الجديدة عن طريق جمعية "المعهد الدولي للقيادة". وحسب الخطة سيتم استثمار 22 مليون شيكل للعمل في اوساط الاتحادات المهنية واتحادات العمال في الخارج لمنع تأثير "بي.دي.اس" على هذه الاتحادات. هذا المشروع ليس الوحيد. ففي تشرين الثاني طلبت الوزارة المصادقة على ميزانية عن طريق الوكالة اليهودية لنشاط الطلاب في أرجاء العالم بكلفة 16 مليون شيكل. وبشكل مواز، دخلت الوزارة في الاشهر الاخيرة الى مجال التعاون مع جمعية "ايش هتوراة[2]" بكلفة بلغت أكثر من 3 ملايين شيكل من ميزانية الوزارة. والهدف من النشاط، الذي يتم مع جمعية دينية لها توجه يميني، هو جلب وفود طلابية من الولايات المتحدة الى اسرائيل.

منذ أشهر، قررت الوزارة استثمار أكثر من 3 ملايين شيكل بالتعاون مع الفيدرالية الصهيونية البريطانية لإقامة مهرجان اسرائيلي ثقافي في لندن في أيلول الفائت. وفي قرار المصادقة على الميزانية جاء أن "المهرجان سيوفر للشعب البريطاني الفرصة لمعرفة أوجه الثقافة الاسرائيلية المختلفة"، لا سيما أن الشعب البريطاني مكشوف على نشاطات معادية لإسرائيل ويتأثر بحملة نزع شرعيتها". وهناك مشروع آخر نشر عنه مؤخرا يتعلق بتخصيص 3 ملايين شيكل لجلب وفود من الخارج لزيارة المستوطنات بالتعاون مع المجلس الإقليمي "شومرون".

في إطار مؤتمر لشركة "كيشت" من القناة الثانية، تحدث الوزير اردان عن التغطية المشوهة لإسرائيل في وسائل الاعلام الدولية. ولم يتم اختيار هذه المنصة بالصدفة، حيث منحت وزارة الشؤون الاستراتيجية ربع مليون شيكل لشركة كيشت مقابل المشاركة في المؤتمر. وفي الأروقة اعتبروا ذلك فرصة لبناء علاقة مع "من يشكلون الوعي العالمي لمئات ملايين المشاهدين يوميا"، قالوا هناك، "وكجزء من اهداف الوزارة في الصراع ضد التغطية الكاذبة في وسائل الإعلام العالمية".

مسؤوليات الوزارة

- قيادة الحملة ضد ظاهرة نزع الشرعية والمقاطعة ضد إسرائيل.
- صياغة وإدماج وتنسيق الجهود الحكومية للتصدي للظاهرة بجميع جوانبها بما في ذلك جوانب المعلومات والوعي والنشاط الأكاديمي الاقتصادي والثقافي والقانوني مُيسِّر محترف للوزارات الحكومية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال الحملة، بما في ذلك عند تنفيذ الأنشطة وعقد الأحداث في إسرائيل وحول العالم، مع تعزيز عمل الهيئات المدنية العاملة في هذا المجال.

1 الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية تأسست في حيفا في ديسمبر 1920 كنقابة عمال يهودية في الانتداب البريطاني على فلسطين وهي الآن مؤسسة نقابية.
2 أيش ها توراة (نار التوراة) هي منظمة يهودية، مدرسة يهودية دينية حيث يتم تعليم مصادر الهلاخاه (الشريعة اليهودية) وخاصة التلمود (وهي من الجماعات التي تدعم بقوة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

- صياغة صورة حديثة ومستمرة وتركيز عمل المقرات الحكومية لبناء البنية التحتية المعرفية في مجال الحملة وإتاحتها للجهات ذات العلاقة.
- تمثيل موقف الحكومة من الحملة تجاه المنظمات غير الحكومية في إسرائيل وحول العالم، والعمل بالتعاون معها لدفع أهداف الحملة وخطة العمل.

المهام:

تقوم الوزارة بدعم جهود إسرئيل في مكافحة حملة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

فمنذ إنشائها، وبشكل أكبر منذ عام 2001، واجهت دولة إسرائيل جهوداً متواصلة من قبل الدول والمنظمات والأفراد لدفع حملة لنزع الشرعية (DLG) نحو الحق في إنشاء ووجود إسرائيل. الأمن هو: "متعدد - ظاهرة منهجية ومتعددة التخصصات تجري في العديد من المجالات وبطرق مختلفة، بما في ذلك المقاطعات، والتي تهدف إلى تقويض حق دولة إسرائيل في الوجود، كدولة يمارس فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير أو حق إسرائيل لممارسة حقوقها السيادية ".

في ذروة حركة المقاطعة، في عام 2015، نجحت الحملة في المحصلة إلى رحيل ثلاث شركات عالمية من إسرائيل. وتجنب شركات إضافية دخول إسرائيل، إضافة الى مقاطعة الفنانين الذين ألغوا عروضهم في إسرائيل. هذا الأمر أدى إلى زيادة المقاطعات في المجالات الأكاديمية والمدنية والقانونية أيضاً؛ وقاد حملة عالمية بالاشتراك مع بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية، لمقاطعة إسرائيل في منظمة الفيفا الدولية لكرة القدم، مع خلق مناقشات حقيقية في مجلس الفيفا لطرد إسرائيل من المنظمة في عام 2015.

داخل الوزارة، تم إنشاء فرقة عمل وطنية تسمى "الحملة"، وهي في طليعة الأنشطة البحثية، وتمكين الشبكات الموالية لإسرائيل وإدارة جهود التوعية - ضد الحملة رفيعة المستوى ومقاطعة دولة إسرائيل: من الدفاع إلى الهجوم في مختلف الساحات والأنظمة، كان الهدف المركزي والرئيسي لنشاط الحملة هو كشف الوجوه الحقيقية لمنفذي المقاطعة.

ومن المهام الأساسية للوزارة، مراقبة تحريض السلطة الفلسطينية، فمنذ عام 2009، تقوم وزارة الشؤون الاستراتيجية بفحص التصريحات العامة لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية ومنشورات المؤسسات والمنظمات التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وتتابع التحريض الصريح على العنف، وتشجع أجواء العنف والإرهاب، والتحريض على الكراهية، والتشويه.

أهداف عمل الوزارة:

في مواجهة كل هذا، وفي مواجهة الموجات الإعلامية السلبية ضد إسرائيل بقيادة عناصر نزع الشرعية وBDS[3]، قرر مجلس الوزراء السياسي والأمني في تشرين الأول / أكتوبر 2015 أن نهجًا هجوميًا، مختلفًا عن ذلك المستخدم حتى ذلك الحين، كان ضروريًا لإحباط ووقف تطور وانتشار تهديد نزع الشرعية، وأكثر من ذلك أنشطة حملة مقاطعةBDS ، التي بدأت أنشطتها قبل عقد من الزمن (2005). لذلك فرض مجلس الوزراء بالإجماع وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام برئاسة الوزير جلعاد أردان، "المسؤولية الكاملة لقيادة الحملة ضد آثار نزع الشرعية والمقاطعة ضد إسرائيل". هذا، مع تخصيص موارد كبيرة في الميزانية والموارد البشرية لإنجاز المهمة بنجاح، عندما يتم منح الميزانية المخصصة للوزارة بقرار من مجلس الوزراء، بشكل استثنائي من قبل رئيس الوزراء، بشكل فريد، بغض النظر عن ميزانيات الوزارات الأخرى، وليس على حساب من ميزانياتهم في ذلك الوقت، كل هذا بسبب الفهم بأنه يجب معالجة الظاهرة بطريقة شاملة وعالمية وفي إطار إستراتيجية شاملة وليس بشكل محلي تكتيكي كان مألوفًا حتى قرار مجلس الوزراء.

بناء خطط ابداعية وملائمة لوسيلة الاعلام الجديدة حسب اهداف المعركة والاستراتيجية الإعلامية.

جمع ونشر المعلومات عن مؤيدي نزع الشرعية عن إسرائيل.

حملات ونشاطات دعائية ضد هذه الجهات في البلاد والخارج.

ويتبين أن الوزارة تنفق عشرات ملايين الشواكل من اجل التعاون مع "الهستدروت" والوكالة اليهودية والجمعيات ولإعداد ممثلين لإسرائيل في كثير من المجالات. وفي ذلك النقاش قالت فاكنين إن الوزارة تقوم بإعداد 200 شخص "من أفضل الاشخاص في إسرائيل" كي يكونوا سفراء الوزارة في الخارج.

البنية الهيكلية:

- مكتب الرئيس التنفيذي
- مقر المكتب:
  - المشورة القانونية
  - وحدة الميزانية والمشتريات
  - الرصد والمراقبة
- الحملة ضد نزع الشرعية:
  - قسم المبادرات
  - قسم البحوث والعلاقات الخارجية
  - قسم الوعي والاستراتيجية

3 حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (Boycott, Divestment and Sanctions Movement) تشير إلى الحملة الدولية الاقتصادية والتي بدأت في 9 يوليو 2005 بنداء من 171 منظمة فلسطينية غير حكومية، للمقاطعة، وسحب الاستثمارات وتطبيق العقوبات ضد إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان

تحت قيادة جيلداد إردان، حاولت الوزارة إبقاء أنشطتها سرية. بل إن إردان وفاكنين جيل حاولا، دون جدوى، إعفاء الوزارة من قانون حرية المعلومات الإسرائيلي. في عام 2016، رفض فاكنين جيل الكشف عن تفاصيل أنشطة الوزارة إلى لجنة من البرلمانيين الإسرائيليين. قالت لهم: "الكثير مما نقوم به هو تحت القانون. ومع ذلك، جاءت الوزارة تحت قيادة جديدة في عام 2018. أصبح أوريت فركاش-هكوهين وزيرة الشؤون الاستراتيجية الجديدة ورونين مانيليس مديرًا عامًا له. وأعلنوا أنهم يعتزمون زيادة شفافية الوزارة التي سمحت بنشر وثائق سرية سابقة.

تعتقد الوزارة أن دعاية الدولة أقل فاعلية في إقناع الجمهور من المؤسسات والأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم يتصرفون بشكل مستقل. لذلك أنشأت الوزارة "شبكة" من المنظمات المحلية والدولية لنشر "رسالة" الدولة.

تقييم:

في يناير 2008، تقاعد الوزير ليبرمان من الحكومة، وفي أبريل قررت الحكومة حل الوزارة وتحويل مهامها إلى وزارات حكومية أخرى.

أعادت الحكومة الثانية والثلاثون تأسيس الوزارة في 6 مايو 2009، وترأسها موشيه يعلون، بعد أن تم تسليم حقيبة الدفاع إلى إيهود باراك. أعطت الوزارة الفرصة ليعالون للانخراط في مجالات المخابرات والأمن دون أن يتولى حقيبة الدفاع فعليًا. ركز يعلون على دراسة التحريض لدى الفلسطينيين وتم التعامل مع العوامل الرئيسية وإبرازها. في 30 نوفمبر 2014، قررت الحكومة دمج وزارتي المخابرات والشؤون الاستراتيجية في وزارة واحدة تسمى وزارة المخابرات.

في مايو 2015، قررت الحكومة تفكيك وزارة المخابرات إلى وزارتين، وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام ووزارة المخابرات. في يونيو 2020، قررت الحكومة تغيير اسم الوزارة إلى اسمها الحالي، وزارة الشؤون الاستراتيجية.

في يناير 2020، أفادت المجلة الاستقصائية الإسرائيلية The Seventh Eye أن الوزارة كانت تشتري مساحة في الصحف الإسرائيلية السائدة للترويج لحملتها ضد حركة BDS، وبدأت الحملة في صيف 2017 عبر وسائل الإعلام مثل يديعوت أحرونوت، جيروزاليم بوست، ومجموعة كيشت. وقد دفعت الوزارة 120 ألف شيكل لنشر مقالات في جيروزاليم بوست و70 ألف شيكل "لرعاية" مؤتمر استضافته الصحيفة. في مقابل الرعاية، استقبلت الوزارة حلقة نقاشية مدتها 30 دقيقة في المؤتمر تضمنت عرض فيلم أنتجته الوزارة حول BDS ومعاداة السامية. قبل المؤتمر، نشرت صحيفة جيروزاليم بوست عدة مقالات ومقالات افتتاحية حول "روابط مفترضة بين حركة المقاطعة ومعاداة السامية".

في أكتوبر 2020، أفادت The Seventh Eye بأن الوزارة دفعت في عام 2019 لصحيفة جيروزاليم يوست مبلغ 120 ألف شيكل لنشر ملحق خاص بعنوان كشف القناع عن حركة المقاطعة.

تدعم الوزارة وتمول Act.IL وهو تطبيق للتعبئة الشعبية يوجه مستخدميه لخدمة إسرائيل عبر الإنترنت. على سبيل المثال، من خلال التعليق على المواد المؤيدة لإسرائيل ومشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي والإبلاغ عن الانتقادات الموجهة لإسرائيل والإبلاغ عنها والرد عليها.

في عام 2019، أعلنت الوزارة أن حملة مالية أسفرت عن إغلاق 30 حسابًا ماليًا تابعًا للمنظمات غير الحكومية التي تروج للمقاطعة؛ 20 في أوروبا و10 في الولايات المتحدة، من بينها حسابات تابعة لشبكة صامدون للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين، واللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، ومؤسسة الحق.

الوزراء والمدراء التنفيذيّون للوزارة منذ تأسيسها:

#	الصورة	اسم الوزير	الحزب	من	الى	رقم الحكومة	المدير التنفيذي
1		أفيغدور ليبرمان (1958-)	إسرائيل وطننا	30 أكتوبر 2006	16يناير 2008	الحكومة الحادية والثلاثون لإسرائيل	حجاي فالج
2		ايهود اولمرت (1945-)	الى الأمام	16يناير 2008	13أبريل 2008		
تم حل الوزارة في عام 2008 وأعيد تأسيسها في عام 2009							
3		موشيه يعالون (1950-)	الليكود	6مايو 2009	18مارس 2013	الحكومة الثانية والثلاثين لإسرائيل	حاييم بلومنبلات يوسي كوبرفاسر
4		يوفال شتاينتس (1958-)	الليكود - إسرائيل بيتنا ليكود	18مارس 2013	1ديسمبر 2014	الحكومة الثالثة والثلاثين لإسرائيل	حاييم بلومنبلات
تم دمج المكتب مع وزارة المخابرات في عام 2014 وأعيد تأسيسه في عام 2015							
5		جلعاد أردان (1970-)	الليكود	25مايو 2015	17مايو 2020	حكومة اسرائيل الاربعة والثلاثون	سيما فاكنين جيل تساحي جبريلي
6	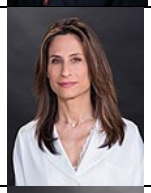	أوريت فركاش هكوهين (1970-)	الصمود الأزرق والأبيض لإسرائيل	17مايو 2020	30نوفمبر 2020	الحكومة الخامسة والثلاثون لإسرائيل	رونين مينالیس
7		مايكل بيتون (1970-)		30 نوفمبر 2020	13يونيو 2021		شاي هار تسفي
8		يائير لابيد (1963-)	هناك مستقبل	13يونيو 2021	3 أغسطس 2021	الحكومة السادسة والثلاثون لإسرائيل	